كلية الحقوق
قسم القانون التجاري

أجهزة إدارة الشركات المساهمة
وبعض مشكلات السيطرة عليها

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحث
محمد بكري حسانين محمد عويس

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ عبد الرافع موسى (رئيـــــــساً)
أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد (مشرفًا وعضواً)
أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ حسين عبده الماحي (عضـــــواً)
أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن (مشرفًا وعضواً)
أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق
جامعة عين شمس

٢٠١٦ م

كلية الحقوق
قسم القانون التجاري

عنوان رسالة الدكتوراه

أجهزة إدارة الشركات المساهمة
وبعض مشكلات السيطرة عليها

اسم الطالب: محمد بكري حسانين محمد عويس

الدرجة العلمية : الدكتوراه

القسم التابع له : قسم القانون التجاري

اسم الكلية : كلية الحقوق

الجامعة : جامعة عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح :

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري

رسالة دكتوراه

اسم الطالب: محمد بكري حسانين محمد عويس

عنوان الرسالة: أجهزة إدارة الشركات المساهمة وبعض مشكلات السيطرة عليها

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ عبد الرافع موسى (رئيـــــــساً)

أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد (مشرفًا وعضواً)

أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ حسين عبده الماحي (عضـــــــواً)

أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن (مشرفًا وعضواً)

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق

جامعة عين شمس

تاريخ البحث : الدراسات العليا

ختم الاجازة أجيزت الرسالة

بتاريخ :

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

الفصل التمهيدى

الشركات ومدى ارتباط السيطرة بها

تمهيد وتقسيم:

الشركات المساهمة لها شخصية معنوية منفصلة عن المساهمين فيها، إلا أنه لابد أن يكون هناك إنسان طبيعي يمثل هذه الشخصية، وهو بطبعه أناني، وهي غريزة موجودة به، حيث إنه يحب أن يستأثر بكل ما يمكن الحصول عليه ويمنع غيره منه؛ لذا يحاول فرض سيطرته على كل شيء حوله من أجل تحقيق أهدافه ومصالحه دون الاعتداد بمصالح الآخرين، وغالبًا ما تكون هذه المصالح اقتصادية ذات مكاسب مادية، تزيد من جاهه وثروته، فيتخذ كافة الأساليب والحيل لتحقيق غرضه؛ لذا أصبحت السيطرة صفةً لصيقةً بالشركات المساهمة، وبدأت هذه الظاهرة تزداد وتتضح في الشركات، وخاصةً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث اتجهت الدول الغربية – وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية – لفرض سيطرتها الاقتصادية، وذلك بإنشاء مؤسسات (شركات) اقتصادية عملاقة؛ لذا قام الاقتصاديون والمحاسبون وفقهاء القانون بدراسة هذه الظاهرة ووضع حد لها لخلق نوع من التوازن في العلاقات الإنسانية.

لذا سوف نقوم ببيان هذه الظاهرة من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المفهوم الاقتصادي لمشكلات السيطرة في الشركات.

المبحث الثاني: المفهوم القانوني لمشكلات السيطرة في الشركات.

المبحث الأول

المفهوم الاقتصادي لمشكلات السيطرة في الشركات

تمهيد وتقسيم:

بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول معظم الدول النامية على استقلالها بعد النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن الدول الاستعمارية بدأت باحتلال آخر هو الاحتلال الاقتصادي لفرض سيطرتها على الدول النامية، من أجل نهب ثرواتها وخيراتها، والسيطرة على البترول والمواد الخام، وكان السبيل الوحيد لفرض السيطرة الاقتصادية هي الشركات التي أقامتها الدول، وأعطتها امتيازات تفوق الامتيازات التي مُنحت للجيوش، وزادت هذه السيطرة بعد الثورات العلمية والتكنولوجية والاختراعات التي استحوذت عليها الدول المتقدمة، وجعلت العالم كله سوقًا واحدة لها، وقامت هذه الشركات بتحويل الأموال والثروات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

لذا اهتم الباحثون في الاقتصاد بظاهرة هذه الشركات، والتي سُمّيت بشركات متعددة القوميات؛ نظرًا لانتشار فروع هذه الشركات في عدة دول؛ وكان اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة؛ نابعًا من كونها أصبحت أهم وسيلة تستخدمها الدول المتقدمة من أجل فرض سيطرتها على الدول النامية، كما قام علماء المحاسبة بدراسة هذه الظاهرة أيضًا، وعليه سوف نقوم بعرض مفهوم السيطرة من خلال الشركات متعددة القوميات، وكذا مفهوم السيطرة في ضوء المعايير المحاسبية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الشركات المتعددة القوميات وارتباط السيطرة بها.

المطلب الثاني: السيطرة في الشركات في ضوء المعايير المحاسبية.

المطلب الأول

الشركات المتعددة القوميات وارتباط السيطرة بها

على الرغم من حصول معظم الدول النامية على استقلالها بعد النصف الأول من القرن العشرين؛ إلا أن الاستقلال كان ظاهريًا، وعليه استمر الاحتلال الحقيقي من خلال نهب ثروات الدول لصالح مشروعات التنمية في البلدان المتقدمة، مع حرصها على بقاء تلك الدول النامية قيد التخلف[١]؛ حيث نادت الدول المتقدمة بالحرية الاقتصادية في البلاد النامية، والتي لم تقدر على مواجهة القلاع الحصينة للشركات متعددة القوميات، التي أنشأتها تلك الدول المتقدمة، وخاصةً بعد أن سيطرت على البترول والمواد الخام على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الآن، ولقد شهدت الشركات متعددة القوميات نشاطًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث انتهز الاقتصاد الأمريكي حالة الدول الأوروبية من أجل إعمارها، وزادت هذه السيطرة بعد سقوط المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وبدأت هذه الشركات فرض أجنداتها الاقتصادية على مقدّرات الاقتصاد العالمي، وأصبحت الرأسمالية الصناعية هي السائدة بعد الثورات العلمية والتكنولوجية والاختراعات، وكل ما يوفر الطاقة الإنتاجية؛ فاتجهت هذه الشركات إلى الاستحواذ على العالم وجعله سوقًا واحدة، وأصبحت الشركات متعددة القوميات هي التي تقوم بالدور القيادي في نقل الأموال والتحويل إلى البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

وبلغ من ضخامة بعض الشركات أن تخطى نشاطها رقعة واسعة من العالم، مثل: شركة ITT الأمريكية، والتي كان لها نشاط في (٤٠) دولة، وشركة Ford الأمريكية في (٣٠) دولة، وشركة Siemens الألمانية في (٥٢) دولة، وشركة Renault الفرنسية في (٢٣) دولة، وشركة Montedison الإيطالية

---

(١) د. سامي محمد محمد فرج السقا، الشركات متعددة القوميات واقتصاديات السوق بالتطبيق على الدول النامية ومنها مصر، بحث ضمن مجموعة أبحاث مجلة مصر المعاصرة، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٩٠، ص ٣٥٨، لسنة ٢٠٠٨.

في (١٤) دولة، وشركة Shell الهولندية في (٤٣) دولة، وشركة Mutsuhito electric اليابانية في (٢٧) دولة[١].

وفي عام ١٩٩٩ أشار تقرير لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن هناك نحو ٩٠٪ من أكبر ١٠٠ شركة متعددة القوميات في العالم من حيث الأصول الأجنبية مقرها في الثالوث المهيمن على الاقتصاد العالمي، هي: الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي، ويعمل أكثر من نصف هذه الشركات في مجال المعدات الكهربائية والإلكترونيات والسيارات واستكشاف النفط[٢].

وفي عام ٢٠٠١ تم رصد (٦٥) ألف شركة متعددة القوميات، تمتلك ٨٥٠ ألف فرع خارجي، توظف (٥٤) مليون موظف، وتسيطر على أكثر من ٦٠٪ من التجارة العالمية، وكان من بين المائة شركة المتعددة القوميات (٥٣) شركة تنتمي إلى الدول الأوربية، و(٢٣) شركة تنتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية[٣]، وأصبح لتلك الشركات سيطرة اقتصادية في عدد من الدول التي تستضيفها، وخاصة في الدول النامية.

ولذا سوف نقوم بالآتي:

أولاً- تعريف الشركات متعددة القوميات من الناحية الاقتصادية والناحية القانونية. **ثانيًا**- سمات وخصائص الشركات متعددة القوميات.

أولاً ـ تعريف الشركات متعددة القوميات:

(أ) من الناحية الاقتصادية:

لقد تعددت التعريفات للشركات متعددة القوميات، فعرَّفها البعض بأنها "الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة"، ولكن يعيب هذا التعريف أنه جاء مقتصرًا على الشركات الصناعية فقط، ولكن هناك شركات

---

(١) إحصاء منقول من تقرير الأمم المتحدة يرجع إلى عام ١٩٧١، ولكن الأرقام التي ذكرت ازدادت في الوقت الحاضر، حيث إن شركة Siemens الألمانية أصبحت لها (١٣٠) شركة وليدة في عام ١٩٧٨ في دول مختلفة. منقول من د. محسن شفيق، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والمشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، ص ١١، مارس ويونيو ١٩٧٧.

(2) Source : Uncta D. World investment Report 1999Geneva . P 56

(٣) د. سامي محمد محمد فرج السقا، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

متعددة القوميات في مجال الخدمات كالسياحة والتسويق والنقل البحري والجوى، والشركات هي: "جنرال إلكتريك للإلكترونيات – أكسون موبيل للتنقيب عن النفط وتكريره – جنرال موتور للسيارات – فورد موتور للسيارات – I B M للحواسب الإلكترونية"، بينما عرَّفها البعض الآخر بأنها "مشروع يمتلك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية لمصانع ومنشآت التعدين في أكثر من دولة واحدة"(١)، وعرَّفها آخرون بأنها "شركة تستمد قسمًا مهمًا من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد، الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي".

ولقد ذهب رأي آخر إلى أنها "كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول مصانع، مناجم، مكاتب، استشارات، وما شابه ذلك في دولتين أو أكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات إلى مفاصل الحياة الاقتصادية كافة في المجال الصناعي والتجاري والمالي"(٢).

كما ذهب رأي آخر إلى أنها "تلك الشركة التي تمتد فروعها في عدة دول، وتحقق نسبة مهمة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولتها الأصلية، وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة تتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية، وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي"(٣).

كما عرَّفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطًا شاملاً"(٤).

---

(١) د. أكرم النني، اقتصاديات السوق الاجتماعي، سوريا، جريدة الوطن ٢٠٠٤/٨/٢٥.
http : //WWW .Egyptian greens . Com/ docs/general / index . php ?eh = new hit & subjected = 4258 & subcategory id = 260 &category id = 36

(٢) د. محمد صبحي الأتربي، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد ١٩٧٧، ص ٢٥ – ٣٥.

(٣) د. منى قاسم، الشركات المتعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية لبنك مصر ٤١ العدد ١ لسنة ١٩٨٨، ص ٥٣ ، ٥٤.

(٤) بول هيرست وغراهام طومسون، العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبدالجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، ٢٠٠١.

وعليه يمكننا أن نستخلص من التعريفات السابقة أن الشركات متعددة القوميات هي شركة قومية تحتل مكانة اقتصادية في المجتمع الدولي، وخاصة الدولة الأم التي تكون فيها الشركة الأم، والتي يكون في يدها كافة القرارات الأساسية كافة، وتقوم بمهام التخطيط والرقابة، وكذا ملكية المشروعات الأجنبية كاملة في الشركة الأم؛ حيث إنها صاحبة الاستثمار الذي تعمل من خلاله شركاتها التابعة لها، وفي حالة المشروعات المشتركة التي تكون فيها ملكية رأس المال بين الشركة الأم وحكومات أخرى تكون الشركة الأم هي المسيطرة على العملية الإدارية والتخطيطية بدرجة كبيرة، ويكون هذا المشروع ضمن إستراتيجياتها العالمية.

(ب) من الناحية القانونية:

لقد اهتم رجال القانون – إلى حد كبير – بالشركات متعددة القوميات، وبالتناقضات الموجودة بها، فهي مكونة من عدة شركات تتمتع بالشخصية المستقلة، ويتم تشكيلها وفقًا لقوانين وطنية متعددة.

إلا أن هذه المجموعة من الشركات تُعَدُّ غير واضحة في النظم القانونية، فإن توزيع أعضاء المجموعة بين الدول المختلفة عبر العالم يمكن النظر إليه بوصفه أحد المشاكل التقليدية للقانون، ولا سيما القانون الدولي الخاص الذي تسري قواعده بشأن العلاقات القائمة بين الشركات المنتمية إلى أنظمة قانونية مختلفة؛ حيث إن هذه الشركات تنشأ وفقًا للقانون الوطني.

وقال الدكتور/ عبد الرحمن قرمان بأن الشركات متعددة القوميات[1] – باعتبارها وليدة التطور للرأسمالية الاستعمارية – أذرع للدولة التي استعمرت البلدان، وأنشأت شركات لاستغلال ثرواتها الطبيعية بعد نشأتها في تلك المستعمرات في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم انتقلت تلك المستعمرات إلى دول أخرى بحثًا عن مزيد من الثروات، مع بقاء سيطرة الشركة الأم على هذه الشركات خارج حدود الدولة المستعمرة؛ حيث كانت أولى الشركات التي حملت هذا التصنيف شركة الهند الشرقية، التي لعبت دورًا كبيرًا في الأداء

(١) د. عبد الرحمن قرمان، ورقة عمل في الملتقى العلمي بكرسي الشيخ فهد المقبل بالتعاون مع الغرفة التجارية بالرياض، www.alriyadhtrading.com

الاستعماري، ولأن هذه الشركات أسهمت في تنمية الدول النامية، فهي إذًا لا تعتبر شرًا مطلقًا، ولكنها أيضًا ليست خيرًا مطلقًا.

ولذا ذهب الأستاذ الدكتور/ محسن شفيق[١] لوصف الشركات متعددة القوميات بأنها مشروع، وأن هذا المشروع ما هو إلا مجموعة من العناصر البشرية والمادية اجتمعت في تنظيم واحد لإحداث نتيجة اقتصادية؛ حيث يتمثل العنصر البشرى في العقول التي تنشئ المشروع، وتتولى إدارته، واليد العاملة هي التي تقوم بتشغيله، ويتمثل العنصر المادي في أموال المشروع المادية والمعنوية، وتجتمع هذه العناصر في تحقيق نتيجة اقتصادية معينة، قد تكون الربح أو التعاون على تنفيذ عمليات معينة.

وانتهى أستاذنا الفاضل إلى التعريف القانوني للمشروع ذي القوميات المتعددة بأنه "يتركب من مجموعة وحدات فرعية، تدور في فلك مركز أصلى ترتبط به علاقات قانونية، وتظل تابعة له وإن اكتسبت من الدول التي تعمل فيها شخصية قانونية تهيئ لها كياناً قانونيًا قائمًا بذاته، ولا عبرة بصفة المركز الأصلي، فقد يكون شركة أو مؤسسة عامة، وقد يكون شخصًا، مثل: المحاسب أو المحامى". وأستاذنا استخدم لفظ مشروع[٢] وليس اصطلاح شركة، لأن لفظ مشروع أكثر سعةً، وكذا لا عبرة من الناحية القانونية بحجم المشروع ومدى انتشاره، ولكنه كفيل بأن يثير مشاكل قانونية.

كما ذهب الأستاذ الدكتور/ حسام عيسى[٣] إلى تعريف الشركات متعددة القوميات بأنها "مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطًا إنتاجيًا في دول مختلفة، تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة، وتخضع لسيطرة الشركة الواحدة وهي الشركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة لها في إطار

---

(١) د. محسن شفيق، المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، بحث ضمن مجموعة أبحاث منشورة بمجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، عدد مارس، يونيو ١٩٧٧، ص ٢١.

(٢) د. محسن شفيق، المرجع السابق، ص ٢٢.

(٣) د. حسام عيسى، الشركات متعددة القوميات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر المعاصر، ص ٦١.

إستراتيجية عالمية". ولكن أستاذنا الفاضل ذهب إلى أن هذا التعريف غير مناسب للشركات التي تنشأ وفقًا لأحكام القانون الدولي العام، بمقتضى معاهدة دولية، وهذا لا يتناسب مع الشركات متعددة القوميات التي تنشأ بين أشخاص القانون التجاري الخاص في دول مختلفة. إذ يجب أن يكون لها تنظيمها الخاص من قوانين الدول التي تنشأ وتنتشر فيها.

ثانيًا- سمات وخصائص الشركات المتعددة القوميات:

الشركات متعددة القوميات تتمتع بمجموعة من السمات والخصائص المميزة لها، أهمها:

١- مركز اقتصادي:

لا يقبل المشروع – عادةً – الاستثمار الأجنبي إلا إذا بلغ في دولته الأصلية مركزًا اقتصاديًا مرموقًا، ومارس التجارة الدولية لفترة طويلة من الزمن، وتجمعت له وفورات مالية وخبرات بشرية ضاقت بها السوق المحلية، فيوجهها إلى الاستثمار الخارجي، ومتى أقبل المشروع على الاستثمار الأجنبي؛ فإنه لا يقف عند دولة واحدة وإنما يتطلع إلى بلوغ الأرض بأسرها[١].

٢- الاحتكار:

المشروع الدولي هو تجمع مالي اقتصادي بقصد السيطرة على وسائل الإنتاج والتجارة[٢]؛ حيث إن السمة الاحتكارية هي المسيطرة على الشركات متعددة القوميات، ويرجع ذلك إلى أن هيكل السوق التي تعمل فيها هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، لما تتمتع به من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية والتسويق، مع توافر موارد مالية عالية[٣].

٣- تأخذ شكل كيانات اقتصادية عملاقة:

إن الشركات متعددة القوميات تسعى لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى من

---

(١) د. محسن شفيق، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) د. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة، ص٢١٠، ط ٢٠٠٥.

(٣) د. عبد المطلب عبد الحميد، (العولمة – الانتشار الجغرافي – شركاتها – تداعياتها) الدار الجامعية، ص١٦٥، ط ٢٠٠٨.

أجل إضعاف الشركات الوطنية، وذلك يكون من خلال الانتشار الجغرافي مثل شركة ABB، التي تكوَّنت عام ١٩٨٧ من اندماج شركة سويدية وأخرى سويسرية استثمرت فور تكوينها (٣,٦) مليار دولار، وقامت بإدماج أو شراء (٦٠) شركة أخرى، وهي تسيطر – حاليًا – على (١٣٠٠) شركة، منها (١٣٠) شركة في البلدان النامية "العالم الثالث" و(٤٠) شركة في أوروبا الشرقية[١]؛ حيث إن الشركات الوطنية لا تقدر على مواجهة هذه الكيانات الكبرى، ويتفق كثيرون على أن مقياس الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية يتركز في مبيعاتها، وهناك تقرير في يوليو عام ١٩٩٥ يشير إلى أن اكبر خمسمائة شركة متعددة القوميات إجمالي إيراداتها يصل إلى حوالي ٤٤٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وأن ٨٠٪ من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة القوميات، وأن هذه الشركات تستأثر بحوالي ٢٥٪ من الناتج القومي الإجمالي للعالم[٢].

٤- ازدياد تنوع الأنشطة والتكامل الرأسي والأفقي:

تتميز هذه الشركات بوجود تنوع في أنشطتها ومنتجاتها، مما يحقق زيادة في نشاطها من خلال هذا التنوع، وتخفيض درجة المخاطر التي يمكن التعرض لها، وكذا تشعب أنشطتها الذي يمكِّنها من تحقيق درجة كبيرة من التكامل الأفقي والرأسي، مثل: الشركة الدولية للتلغراف والتليفون ITT لامتلاكها لشبكة فنادق شيراتون المنتشرة حول العالم كله تقريبًا[٣].

٥- كبر مساحة أسواقها:

الشركات متعددة القوميات تتميز بكبر مساحة السوق التي تغطيها؛ نظرًا لامتدادها الجغرافي في خارج الدولة الأم، وأن لها فروعًا وشركات تابعة في معظم أنحاء العالم، مثل: شركة I.B.M؛ حيث إن لها سيطرة على حوالي ٤٠٪ من سوق الحاسبات الآلية، وشركة الزيوت السابعة تسيطر على حوالي ثلثي أسواق العالم[٤]، وحيث إن تلك الشركات تمتلك العديد من المقومات التي تستند

---

(١) د. سامي محمد محمد فرج، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

(٢) د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٣) د. عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٤) د. عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٦٢.

إليها في عملها من خلال تطور أنشطتها الاقتصادية، وبروز الحجم الكبير للمشروعات؛ تتحول السوق من سوق تنافسية إلى سوق تتسم بالاحتكار[١].

٦- التحالفات الإستراتيجية:

الشركات متعددة القوميات تسعى لاكتساب قدرات تنافسية وتسويقية أعلى؛ ولذا تسعى في إقامة تحالفات إستراتيجية بين الشركات المتشابهة معها في الصناعات المتماثلة بدرجة كبيرة، وقد يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، مثل: شركة بوليا BUI الفرنسية، وشركة TCL البريطانية، وSiemens الألمانية، وقد يتحول هذا التحالف إلى شركات تابعة مشتركة، مثل: تحالف شركة توشيبا مع شركة موتورولا في صناعة وتسويق وسائل الاتصال الإلكترونية، وقد يكون التحالف في إطار تكامل رؤوس الأموال، مثل: شركة جنرال موتور لها ٣٩٪ من أسهم شركة إيسوزو، و٥٪ من أسهم شركة سوزوكي، و٥٠٪ من أسهم شركة دايو موتور الكورية، وكذا شركة فورد لها ٣٥٪ من أسهم شركة مازدا[٢].

ونرى مما سبق أن هذه الشركات متعددة القوميات تقوم بعمل تحالفات إستراتيجية من أجل السيطرة على الأسواق، مع تحقيق أهدافها الإستراتيجية من احتكار وسائل الإنتاج والتجارة من أجل تعظيم أرباحها وإيراداتها.

٧- الانتماء غالبًا إلى الدول المتقدمة صناعيًّا:

غالبًا يكون المركز الرئيسي لهذه الشركة متعددة القوميات في معظم الحالات في الدول المتقدمة صناعيًّا، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ نظرًا لوفرة رأس المال، واحتكار التكنولوجيا، وتعتبر هذه القوى أساس الإمبريالية العالمية الجديدة، حيث إن هناك (٢٠٠) مشروع أمريكي يحققون على الأقل من عملياتهم بالنسبة لحجم الأعمال أو رؤوس الأموال أو الأجور خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه النسبة تزداد باستمرار؛ حيث هناك بعض المشروعات الأمريكية الضخمة والدولية تزيد مبيعاتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية عنها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت هي

---

(١) د. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديثة، أربد، الأردن، ص ٦٩، ط٢٠١٠.

(٢) د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٦٤.

المركز الرئيسي المُسيطر على النشاط الاقتصادي العالمي[١].

وتُشارك الولايات المتحدة الأمريكية المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان؛ حيث تضم هذه الدول حوالي ٧٥٪ من مجموع هذه الشركات، ولكن الدول النامية سواء كدول أم شركات متعددة القوميات تمثل استثماراتها حوالي ٣٪ من إجمالي استثمارات العالم، وتتعدى المبيعات السنوية لها مليار دولار، ويصل عددها ١٧ شركة، وتوجد بكوريا، والبرازيل، والمكسيك، والهند[٢].

ويتضح لنا مما سبق أن الشركات متعددة القوميات تقع تقريبًا بين ثلاثة أقطاب، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان.

٨- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم:

ويكون ذلك نتيجة أن هذه الشركات ذات نشاط استثماري يجوب أنحاء العالم؛ حيث إنها كيانات اقتصادية عملاقة، تسعى – دائمًا – إلى زيادة مساحة أسواقها وسيطرتها عليها؛ حيث إن الشركات متعددة القوميات تسعى إلى زيادة امتدادها وانتشارها الجغرافي، وعليه يكون لها القدرة على تحويل الإنتاج من دولة إلى أخرى، ومن موقع إلى آخر وذلك من أجل تحقيق إستراتيجياتها وأهدافها.

٩- الإدارة الإستراتيجية[٣]:

إن هذه الشركات تقوم بوضع التخطيط الإستراتيجي من أجل إدارة هذه الشركات بما يضمن لها تحقيق أهدافها، مع تمكينها من اختيار أفضل البدائل الممكنة لتحقيق أكبر عائد، وتحقيق معدلات نمو في المبيعات والأرباح، وعليه يكون وضع تلك الخطط الإستراتيجية في المراكز الرئاسية "المركز الأم"؛ لتحقيق أهدافها، وخدمة إستراتيجياتها العالمية.

١٠- تعبئة المدخرات العالمية:

فهذه الشركات تنظر إلى العالم على أنه سوق واحدة، وتسعى إلى تعبئة المدخرات من هذه السوق، مثال ذلك: أن تطرح أسهمها في الأسواق المالية العالمية في البورصات، أو الاقتراض من البنوك الدولية كالبنك الدولي

---

(١) د. زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص ٢١١.

(٢) د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٣) د. عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٦٩.